

اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة ناقشت إقتراح قانون يرمي إلى إنشاء نقابة إلزامية لإختصاصيي المهن البصرية في لبنان
الخميس 08 تشرين الأول 2026



عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة، المكلفة درس إقتراح قانون يرمي إلى إنشاء نقابة إلزامية لإختصاصيي المهن البصرية في لبنان، جلسة عند الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2026/10/8، برئاسة رئيس اللجنة النائب بلال عبد الله وحضور النواب السادة: غسان حاصباني، إلياس جرادة، أمين شري، عماد الحوت، إدغار طرابلسي وفيصل الصايغ.

كما حضر الجلسة:

- رئيسة الإتحاد العربي للبصريّات في دول آسيا وشمال أفريقيا: السيدة نسرين الأشقر
- رئيس نقابة أصحاب مراكز البصريّات: السيد فادي الحكيم
- ممثل نقابة أصحاب مراكز البصريّات: السيد فرنسوا علم
- ممثل نقابة أصحاب مراكز البصريّات: السيد جوزف إبراهيم
- ممثل نقابة أصحاب مراكز البصريّات: السيد جورج حواط
- رئيس نقابة المهن البصرية: السيد سامر نعمان
- نائبة نقيب المهن البصرية: السيدة جهاد أبي حيدر
- أمين سر نقابة المهن البصرية: السيد أحمد شري
- رئيس مصلحة المهن الطبية في وزارة الصحة: السيد أنطوان رومانوس
- نائب رئيس الجمعية اللبنانية لأطباء العين: د. بهاء نور الدين
- أمين سر الجمعية اللبنانية لأطباء العين: د. محمد حوري
- الرئيس السابق للجمعية اللبنانية لأطباء العين: د. حسن شاهين

إثر الجلسة، قال النائب بلال عبدالله:

"شكلت الجلسة الإجتماع الأول للجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة، وخصصت لمناقشة إقتراح القانون المقدم من النائب إلياس جرادة، والإطلاع على آراء مختلف المعنيين بتنظيم المهن

البصرية".

أضاف: "هناك تباين في الآراء حول الصيغة الأنسب لتنظيم هذه المهن، ولا سيما لجهة إنشاء نقابة. النقاش تناول إيجابيات وسلبيات مختلف الطروحات والهواجس المرتبطة بها".

وأكد النائب عبدالله أن "اللجنة ستأخذ في الاعتبار مصالح أصحاب المهن والإختصاص والمراكز"، مشدداً في الوقت نفسه على أن "الهدف الأساسي من التشريع هو حماية صحة المواطن وتأمين أفضل خدمة ممكنة بأقل كلفة".

وختم: "لم تتوصل اللجنة إلى نتيجة نهائية خلال جلسة اليوم، وستستكمل بحث اقتراح القانون في جلسات لاحقة".